



تقرير مراجع الحسابات المستقل

الموقرين

الى السادة المساهمين
شركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو"
(شركة مساهمة سعودية)
تبوك - المملكة العربية السعودية

الرأي المتحقق

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لشركة تبوك للتنمية الزراعية "تادكو" وهي شركة مساهمة سعودية ("الشركة" أو "الشركة الأم") والشركات التابعة لها (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") والمشتملة على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وكل من قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة لسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة من رقم (١) إلى رقم (٣٥) بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهمامة والتي تتمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي رأينا باستثناء أثر التعديلات المحتملة والتي كان من الممكن لنا تحديد مدى ضرورتها فيما لو تمكنا من الحصول على البيانات والمعلومات المشار إليها في فقرة أساس الرأي المتحقق أدناه، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وأدانتها المالي وتدفقاتها النقدية الموحدة لسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحقق

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٨) حول القوائم المالية الموحدة وال المتعلقة باستثمارات في شركة زميلة لم نتمكن من الحصول على القوائم المالية لشركة شرق آسيا للاستثمار الزراعي، ونتيجة لهذا الامر لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها على كل من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والقوائم المالية الموحدة لسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م لكل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة.

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة لاحقاً في هذا التقرير ضمن فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة". ونحن مستقلون عن المجموعة وذلك وفقاً لمتطلبات أداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفيما أيضاً بمسؤوليات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً لإبداء رأينا المتحقق.

لقت انتباه

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية الموحدة تتضمن القوائم المالية للمجموعة البيانات المالية لشركة مصادر الاعلاف الزراعية "شركة تابعة" ولم يتم الانتهاء من الاجراءات النظامية لنقل ملكية الأصول وجميع العمليات التشغيلية إلى الشركة وفقاً لاتفاقية التنازل الموقعة بين مالك المؤسسة (احد الشركاء بالشركة التابعة) والشركة ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الامر حيث بلغ إجمالي موجودات شركة مصادر الاعلاف الزراعية المتضمنة في هذه القوائم المالية الموحدة مبلغ ٥٠,١ مليون ريال سعودي، وإجمالي التزاماتها مبلغ ٩,١ مليون ريال سعودي وصافي حقوق ملكيتها مبلغ ٤٠,٩ مليون ريال سعودي وإيراداتها مبلغ ٧,٨ مليون ريال سعودي واجمالي مصاريفها مبلغ ١٢,٥ مليون ريال سعودي.

أمور المراجعة الرئيسية

ان أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية الجوهرية عند مراجعتنا للقواعد المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقواعد المالية كل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. تتضمن أمور المراجعة الرئيسية ما يلي:

كيفية مراجعة الأمر الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي	تقييم المخزون
<p>قمنا بإجراءات المراجعة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اختبرنا صافي القيمة القابلة للتحقق لمخزون المحاصيل الجاهزة للبيع من خلال فحص المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والافتراضات المستخدمة من قبل الادارة للتحقق من تغير قيمة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. - قمنا السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بالمخزون الراكد وبطيء الحركة من خلال إجراء اختبار بأثر رجعي ومقارنة التقديرات السابقة مع النتائج الفعلية. - قيمنا مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة. 	<p>يظهر المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وتقوم إدارة المجموعة عند اللزوم بتكون مخصص للمخزون بطء الحركة. تحدد المجموعة مستوى التقادم لبيان المخزون بالأخذ في الاعتبار طبيعتها وأعمارها وصلاحيتها وتوقعات بيعها باستخدام الاتجاهات السابقة وعامل نوعية أخرى. كما تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير مالي بمراجعة تقييم المخزون ويتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يتوقع أن صافي القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة.</p> <p>اعتبرنا ذلك أمر رئيسي للمراجعة بسبب التقديرات الهامة التي استخدمتها الإدارة عند تحديد مخصص المخزون بطء الحركة ومستوى تخفيض المخزون اللازم بناء على تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق.</p>	<p>راجع الإيضاح رقم (٢) للسياسات المحاسبية وإيضاح رقم (٩) للفصائح المرتبطة.</p>

الهبوط في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات

كيفية مراجعة الأمر الرئيسي	أمر المراجعة الرئيسي
<p>قمنا بإجراءات المراجعة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قيمنا تحديد الإدارة لمؤشرات الهبوط في القيمة متضمنة الاستنتاجات التي تم الوصول إليها. - قيمنا مدى معقولية افتراضات الإدارة من خلال التقديرات المستخدمة لتقييم مؤشرات الهبوط في القيمة وتحديد المبلغ القابل للاسترداد. - قيمنا مدى كفاية قيمة الهبوط الذي أعدته الإدارة من خلال تقييم النموذج والافتراضات والتقديرات المستخدمة. - قمنا بفحص مدى كفاية وملائمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المرفقة. 	<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م كان لدى المجموعة ممتلكات وآلات ومعدات بلغت صافي قيمتها الدفترية ٢٣٨,٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٢٦٥,٨ مليون ريال سعودي).</p> <p>تقوم إدارة المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي، بمراجعة الهبوط في القيمة الدفترية لهذه الموجودات في حال وجود أحداث أو تغير في الظروف تشير إلى احتمال عدم امكانية استرداد القيمة الدفترية.</p> <p>يتطلب من الإدارة تحديد القيمة القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة الاعلى ما بين القيمة المستخدمة او القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، وبالتالي يجب أن تحدد ثم تقدر القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل او وحدة مولدة للنقد والتي ينتمي إليها الأصل. ترتكز القيم القابلة للاسترداد في حالة كونها القيم المستخدمة من وجهة نظر الإدارة عن المدخلات الداخلية الرئيسية المحددة للقيمة وأيضاً ظروف السوق الخارجية والتي تتضمن على سبيل المثال أسعار المنتجات المستقبلية كما تم ذكرها في الموازنة المعتمدة. كما تتطلب أيضاً من الإدارة عمل تقديرات لنسب النمو بعد فترة الموازنة المعتمدة وأيضاً لتحديد أنساب معدل خصم.</p> <p>اعتبرنا ذلك أمر رئيسي للمراجعة بسبب التقديرات الهامة التي استخدمتها الإدارة عند تحديد التقديرات المستخدمة لتقييم مؤشرات الهبوط في القيمة وتحديد المبلغ القابل للاستخدام.</p>

راجع الإيضاح رقم (٢) للسياسة المحاسبية وإيضاح رقم (٥) للفصائح المرتبطة.

معلومات أخرى

إدارة المجموعة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المتضمنة في التقرير السنوي ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات. لا يشمل رأينا عن القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وكذلك لا تعبر عن أي شكل من الضمان الاستنتاجي في هذا الشأن.

فيما يتعلق براجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم النظر إذا ما كانت المعلومات الأخرى غير متناسبة مادياً مع القوائم المالية الموحدة أو معرفتنا التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو ما يبدو على خلاف ذلك أن يكون خطأ مادياً. وإذا تم الاستنتاج، من خلال العمل الذي قمنا به، أن هناك أخطاء هامة ضمن هذه المعلومات الأخرى فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. وليس لدينا ما نذكره في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسئولة عن تقدير قدرة المجموعة على الاستمرارية، وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تعترم إدارة المجموعة تصفيتها أو إيقاف عملياتها التشغيلية، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن الأشخاص المكلفين بالحكمة خاصة لجنة المراجعة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ تحريفات عن غش أو خطأ، وثُعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساساً لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف أية تحريفات جوهريّة ناتجة عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تمهـة)

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - الاستنتاج حول مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستثمارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكلاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستثمارية، وإذا ما خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فيتعين علينا تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبّب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومح토ى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت والأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن المسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء مراجعة المجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.
 - أبلغنا المكلفين بالحكومة، من بين أمور أخرى، بنطاق عملية المراجعة والتوكيل المخطط لها وكذلك الملاحظات الهامة الناتجة عنها، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
 - لقد زودتنا أيضاً المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وتم إبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب متى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.
 - ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، تحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي لا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تتفوّق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

المطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

تجاوزت الخسائر المتراكمة للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ٢٠٪ من رأس المال مما يتطلب من المجموعة وفقاً لتعليمات هيئة السوق المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والتي بلغت خسائرها المتراكمة نسبة ٢٠٪ فأكثر وبما يقل عن نسبة ٣٥٪ من رأسملها الاعلان عن ذلك على ان يتضمن الاعلان مقدار الخسائر المتراكمة ونسبتها في رأس المال والاسباب الرئيسية التي أدت الى بلوغ هذه الخسائر.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه

جمال محمد العمري
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٢١



التاريخ: ١٤٤٣/٠٩/٠٣
الموافق: ٢٠٢٢/٠٤/٠٤